The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.1, P P. 1-23
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 10، العدد2، 2018 ص ص 393-417

Re.structuring business banks in Iraq and its Impact on the transition to market economy for the period(2003-2014)

*عادة هيكلة المصارف التجارية في العراق وأثرها في التحول نحو أقتصاد السوق للمدة (2014_2003)

أ.م.د.نصر حمود مزنان العنزي * حسناء سعد عبيس الحميري

Abstract

Banking activity occupies extraordinary importance in economic life, especially commercial banks, as the financial facilities contribute to the promotion of various investment activities, it also plays a significant role in perpetuating the link between the units of surplus and deficit units, Being the financial facilities they aim to make a profit as well as social responsibility to achieve the rates and rates of continuous development and economic development process, has become a phenomenon of transition to a market economy is a matter of considerable debate on the global economic stage, it has tended to the former socialist countries after the collapse of its system in the early nineties century the past, These countries followed the recipes submitted to the organizations calling for the transition (Fund and the World Bank International), and after application of those recipes that countries bore the social and economic costs and even politically, as a result of taking urgent trails in transition and not to create the conditions for change as required.

المستخلص:-

يحتل النشاط المصرفي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لاسيما المصارف التجارية، بوصفها مؤسسات مالية وسيطة تساهم في تقبل الودائع وتمنح الائتمان، كما أنها تؤدي دوراً كبيراً في إدامة الصلة بين وحدات الفائض ووحدات العجز، ولكونها منشآت مالية فأنها تهدف إلى تحقيق الأرباح الى جانب مسؤوليتها الاجتماعية في تحقيق الوتائر والمعدلات المستمرة في عملية التنمية والتطور الاقتصادي،ولقد

(*) بحث مستل.
(**) جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد.
(***) طالب ماجستير – جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

أضحت ظاهرة التحول إلى اقتصاد السوق مثاراً للجدل الكبير على النظام الاقتصادي العالمي، فقد اتجهت إليها الدول ألاشتراكية السابقة بعد انهيار منظومتها في بداية تسعينات القرن الماضي، واتبعت تلك الدول الوصفات المقدمة إليها من المنظمات الداعية للتحول (الصندوق والبنك _ الدوليان)، وبعد تطبيق تلك الوصفات تحملت تلك الدول التكاليف الأجتماعية والأقتصادية وكذلك السياسية، نتيجة لعدم التأني في الشروع بعملية التحول وعدم تهيئة ظروف التحول بالشكل المطلوب

المقدمـــة : أسـهمت المصـارف التجاريـة فـي العـراق، ولعـدة عقـود مـن الـزمن، فـي تمويـل مختلـف العمليـات الاقتصـادية والاجتماعيـة، وذلـك مـن خـلال الائتمـان الممنـوح للقطاعـات والوحـدات الاقتصـادية المختلفـة، بهـدف دعـم الاقتصـاد الـوطني ودفعـه نحـو النمـو والاسـتقرار . غيـر أَنْ مـا شـهده الاقتصـاد العراقـي فـي بدايـة عقـد التسـعينات مـن القـرن الماضـي مـن اخـتلالات اقتصـادية كبيـرة، اثـر فـي الأنشـطة الرئيسـة لهـذه المصـارف، ولاسـيما فـي مجـال تقـديم الائتمـان المصـرفي ولـذلك كـان لابـد مـن تـوفر سياسـة اقتصـادية مرنـة تنسـجم مـع واقـع متطلبـات الاقتصـاد العراقـي مرحلياً للحد من أثر هذه الاختلالات.

لقد شهد القرن الماضي صراعاً بين نظامين اقتصاديين اقتسما العالم قرابة الخمسة والأربعين عاماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. ووفقاً لذلك أصبح نظام السوق هو الأسلوب الأكثر رواجاً وهيمنة في العالم،حيث اتجهت الدول الاشتراكية السابقة الى تطبيقه واعتناق مبادئه وقواعده عبر وصفات المؤسسات الدولية الراعية لمبادئ السوق وآلياته،وبذلك تخلت تلك الدول عن جميع ما كانت تؤمن به من مبادئ وقواعد كانت تستند اليها فكرياً (التخطيط المركزي الشامل والملكية العامة لوسائل الإنتاج)،ونتيجة لهذا التحول من نظام إلى أخر سميت (الدول المتحولة).

وبعدعام 2003 بدأ العراق بأصلاحات اقتصادية بسيطة وذلك بتطبيق سياسات وبرامج التحول إلى نظام السوق من اجل زيادة فاعلية المتغيرات الاقتصادية أولاً وإعادة الحياة للاقتصاد العراقي الذي يعاني من مختلف الاختلالات الهيكلية وانخفاض معدلات النمو بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب المستمرة وظروف العقوبات الاقتصادية الدولية التي دامت حتى عام 2003 ثانياً.

ومما لاشك فيه أَنْ الاقتصاد العراقي يمتلك الامكانات الأقتصادية الكبيرة القادرة على النمو والتقدم ،وكل ما يحتاجه هو توظيف تلك الإمكانات والقدرات، عبر السياسات الاقتصادية السليمة والقيادة المخلصة القادرة على تعبئتها لتنفيذ تلك السياسات، ويعد القطاع المصرفي الرائد والمؤسس للتحول نحو اقتصاد السوق، ولذا فإنْ تحقق الهدف المنشود للتحول يتطلب ابتداءً أعادة هيكلة المصارف التجارية لتكون قادرة وداعمة لعملية التحول تلك نحو اقتصاد السوق .

1_ مشكلة البحث: تتجلى مشكلة البحث في: أَنْ تحول النظام الاقتصادي في العراق إلى اقتصاد السوق، يتطلب اتباع سياسات جديدة من حيث أهدافها الاقتصادية بشكل عام، وسياسات مصرفية خصوصا لمواكبة هذا التحول

2_ أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في مثل هذا الموضوع من ضرورة إمتلاك النظام المصرفي في العراق القدرة على التعامل مع التطورات التكنولوجية الجديدة المسيطرة على الساحة الاقتصادية الدولية بما يمكنه من أداء وظائفه الأساسية بكفاءة وفاعلية.

3_هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على دور المصارف التجارية العراقية في التحول نحو اقتصاد السوق وطبيعة الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العراقي، وهل إن المصارف التجارية في العراق استطاعت أنْ تعيد هيكلتها لتواكب وتدعم تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق .

4_ فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها، أَنْ لعملية اعادة هيكلة المصارف التجارية دوراً وآثاراً كبيرة في التحول نحو اقتصاد السوق في العراق.

5_ منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لبيان تاريخ السياسات الاقتصادية والاختلالات في الاقتصاد العراقي، من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالإحصاءات الرسمية المتاحة، لإثبات بعض الحقائق العلمية الداعمة لفرضية البحث.

6_هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منها الأطار النظري والمفاهيمي للمصارف التجارية والتحول نحو أقتصاد السوق وأعادة الهيكلة، أما الثاني فقد تناول واقع الأقتصاد العراقي والمصارف التجارية في العراق للمدة (2003_2014) في حين تناول المبحث الثالث معوقات التحول نحو اقتصاد السوق في العراق بعد عام 2003 .

أولاً: الأطار النظري والمفاهيمي للمصارف التجارية والتحول نحو أقتصاد السوق وأعادة الهيكلة:

تعد المصارف التجارية من أهم أنواع المصارف، وأكثرها نشاطاً، حيث ترتبط بها أوسع العمليات المصرفية، إذ أَنْ معظم الودائع تتركز لديها أولا ، ثم أن معظم القروض تمنح بواسطتها، الى جانب أن معظم الخدمات تؤدى بها ثانياً هذا وتحتل موجوداتها ومطلوباتها الجزء المهم من موجودات النظام المصرفي ككل(فليح،231،2006).وهي المصارف التي تساهم في تمويل التجارة على زيادة في رأس المال العامل للشركات، بحيث تحصل على الأسهم مقابل هذا التمويل، أوتسترد أموالها على هيئة القروض الطويلة الآجل أو المشاركة المستردة بعد فترة من الزمن(علي،2007،250).

دور المصارف التجارية في الاقتصاد .

إن الجهاز المصرفي يؤدي دور فاعل ومهم في الحياة الاقتصادية للمجتمع المعاصر بعد تطور عملية التبادل السلعي بين مختلف بقاع العالم من ناحية، وأتساع عملية التبادل النقدي بين أفراد المجتمع من ناحية أخرى، فهذا التغير في الحياة الاقتصادية نتج عنهُ ازدياد التعامل والتبادل بين مختلف الاقطار، مما أدى الى ظهور الحاجة الى تنظيم يخدم هذا التغير، ولقد كان وجود الجهاز المصرفي في المجتمع الرأسمالي وتأسس فيه هو الاستجابة الطبيعية لهذه الحاجة من التنظيم(الشباني،8،1987).

أذ تؤدي البنوك التجارية دوراً مهماً في التأثير على حركة النشاط الاقتصادي، وذلك من تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها، ومن ثم في مقدار عرض النقود في الاقتصاد. حيث تأتي اهمية دور البنوك التجارية في هذا السياق بسبب ماتحدثه من تغيرات في حجم النقود من تأثير

مباشر في مستويات البطالة والتضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وهي جميعاً متغيرات تشكل أهدافاً مباشرة للسياسة الاقتصادية العامة(السمهوري،160،2011). إلا أن الاندفاع غير الدقيق للبنوك في سياستها الائتمانية خلال فترات الانتعاش الاقتصادي، قد يعرضها الى بعض المخاطر الناتجة و احتمال حدوث تراجع مفاجئ في النشاط الاقتصادي، وبالتالي عدم قدرة الدائنين عن سداد قروضهم. الى جانب مخاطر زيادة الطلب الكلي بصورة كبيرة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي. وأما في فترات الركود الاقتصادي، فتسارع البنوك الى تحصيل قروضها وتقليل منح القروض الجديدة، وذلك لتجنب المخاطر الناتجة عن احتمال زيادة حدة الركود الاقتصادي، الى جانب عدم قدرة العملاء عن سداد ديونهم. إلا أن المبالغة في اتباع هذه السياسة المتشددة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية خلال فترة الركود الاقتصادي،تعني أن البنوك التجارية تساهم بصورة غير مباشرة في زيادة حدة الكساد الاقتصادي(فريد،عبد الوهاب،166،2008).

مفهوم التحول نحو أقتصاد السوق

يعد موضوع التحول إلى اقتصاد السوق من الأمور المهمة في البيئة الاقتصادية بشكل عام، وللسياسة النقدية بشكل خاص، أذ بمقدور تعلق الأمر بالسياسة النقدية يجب إصلاح مؤسساتها، ورفع الأداء المصرفي والمالي وزيادة الملاءة المصرفية، وذلك ليتسنى الاستفادة من الحوافز النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الحقيقي، وذلك بتعزيز دور القطاع الخاص مع عدم تهميش دور الدولة بوصفها المشرع والمسؤول عن تحقيق رفاهية المجتمع(الركابي،138،2012).

أولاً: مفهوم الاصلاح الاقتصادي

يأخذ مفهوم التحول في الإطار الاقتصادي معنى أكثر تحديداً وتفصيلاً، لاسيّما التغيرات الكبيرة في مؤسسات النظام القائم وطبيعة علاقاته لتحقيق مجموعة من الأهداف، تتراوح بين التخصيص الجديد للموارد وإعادة الهيكلة ورفع مستوى الكفاءة، ولكي يتحقق ذلك وبعد عملية تحرير الاقتصاد ينبغي توفير الأطار أو بيئة الأعمال المناسبة، لكي يمارس القطاع الخاص الجديد دوره بصورة طبيعية وآمنة، الى جانب الأطار المؤسسي القانوني الذي يحمي الملكية الخاصة ويوسع الحركة في الأنشطة الاقتصادية(هشام،40،2004).

ثانياً: أهداف الاصلاح الاقتصادي.تهدف مجموعة السياسات التصحيحية الى دفع الاقتصاد القومي نحو السوق الحر من خلال(www.alsabah.com).

1. إعادة توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص .
2. معالجة العجز الدائم في الموازنات الحكومية نتيجة لدعمها للمنشآت الخاسرة .
3. تطوير السوق المالية وتنشيطها .
4. خلق مناخ الاستثمار المناسب لتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الاجنبي .

5. تحسين مستوى الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة من خلال التسعير الملائم لتلك الموارد ولعناصر الانتاج، لا سيّما النقد الاجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال .

الاصلاح المالي والمصرفي.

يندرج الاصلاح المصرفي ضمن سياق الاصلاح الاقتصادي، ويعدأحد مكوناته الرئيسة في برنامج الاصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف الاصلاح المصرفي بالمعنى الضيق بأنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى تخفيض القيود المفروضة على القطاع المصرفي، والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة. أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق النظام غير المباشر للرقابة النقدية، وإنشاء النظام الأشرافي قوي، وخصخصة مصارف القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للمصارف الأجنبية بالدخول إلى السوق المصرفية المحلية(صليحة،معوشي،477،2004).أذ تقتضي عملية الاصلاح المالي التركيز على جهتين أساسيتين(شابريه،أسامة،99،1998).

الأولى: اصلاح المالية العامة بمعنى اصلاح العجز في الموازنة العامة، والبحث عن السبل الكفيلة لزيادة مرونة عناصر الايرادات وزيادة كفاءة ادارة النفقات وتحسين مردوديتها وجدواها، مع إعادة ترتيب أولوياتها بما يحقق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي بشكل أفضل.

الثانية: اصلاح الجهاز المصرفي على النحو الذي يضمن كفاءته في تعبئة الموارد وادارتها، ضمن المعايير السليمة وتعزيز قدرات المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك بتطوير المؤسسات المالية وانشاء الاسواق المالية الكفوءه، وتدعيم البنية الاساسية لها والقدرة على خلق الادوات الاستثمارية الجديدة.

اهداف الاصلاح المالي والمصرفي.

يهدف الاصلاح المالي والمصرفي الى تحقيق مجموعة أهداف منها(مصطفى،143،2000):

1- زيادة تعبئة المدخرات واستخدامها الاستخدام الأمثل، من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين.

2- خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي.

3- تمكين اقتصاديات الدول التي تسعى الى الأصلاح إلى تكيف اقتصاداتها لتواجه الصدمات الخارجية(الاختلالات الخارجية)،التي تحدث في السوق السلعي أو السوق النقدي(مصطفى،59،2000).

4_ تحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة وجعلها تتحدد في اطار قوى العرض والطلب تبعا لآليات السوق، ومما لاشك فيه أن تحرير اسعار الفائدة وجعلها تعمل في أطار آليات السوق يؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي.

5-إزالة العوائق إزاء دخول المصارف الجديدة في المجال المصرفي، هذا فضلاً عن تقوية الرقابة والأشراف على المصارف بما يتضمن الاستقرار المصرفي وسلامة الاداء .

6- تمكين اقتصادات الدول الساعية الى الأصلاح من اجراء التكييفات المطلوبة، لكي تواجه الصدمات الخارجية(الاختلالات الخارجية)، التي تحدث في السوق السلعي أو السوق النقدي(الركابي،70،2012).

آليات المصارف التجارية في التحول نحو اقتصاد السوق.

2_الاندماج المصرفي:

مفهوم الاندماج المصرفي: في البداية قد يكون من الملائم أنْ نشير الى أنّ الانشطة التي تتضمن التوسيع أو التقليص في العمليات، اَو ينطوي على التغيير في الاصول أو شكل الملكية يطلق عليها إعادة التشكيل اَو إعادة هيكلة المنشأة (Corporate Restructuo) والاندماج(Merger) هو نوع من أنواع التوسع، فيعرف الاندماج على أنّه اِبرام عقد بين شركتين أو أكثر قائمة قانوناً وتمارس نشاطاً متماثلاً أو متكاملاً، بمقتضاه تنضم شركة اَو أكثر الى شركة أخرى أو تمتزج شركتين على الأقل لتكوين شركة جديدة، فتختفي جميع الشركات المندمجة وتنتقل كافة حقوقها والتزاماتها،وكذلك ينتقل اعضاؤها الى الشركة الدامجة أو الجديدة(فراس،72،2009).

ثانياً: واقع الأقتصاد العراقي والمصارف التجارية في العراق للمدة (2003_2014).

واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

يعد الاقتصاد العراقي بأنه (اقتصاد أحادي الجانب) تشكل فيه الإيرادات النفطية المصدر الأساس للدخل، فضلاً عن إنه يعاني من التضخم الأقتصادي المفرط، ومعدلات البطالة المرتفعة والمديونية الخارجية الكبيرة والأختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية،التي انعكست على مؤشرات الأداء الاقتصادي فيه طيلة العقود السابقة. وعلى الرغم من إنّ الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة، إلا إنه مازال يعاني من هيمنة القطاع النفطي على ناتجه المحلي الإجمالي.ولعل السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية،كانت سبباً في عدم تحقيق التنمية ومعالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي، أذ اتسمت بالطابع المركزي، الى جانب غياب الرؤية التنموية الواضحة، مما أفقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الاقتصادية، فكان التركيز على القطاع العام لكونه المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، أما القطاع الخاص فقد كان مهمشاً ولم تتاح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة، نتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم إدارات القطاع العام، فقد أدى ذلك الى تَخلُّف قطاعات الإنتاج فيه،وهو ما لم يساهم بفاعلية في دفع التنمية الى الأمام(الراوي،2) .

أ_ تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2014)

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي، كونه يرصد السلوك الاقتصادي في رسم السياسات والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات وإجراء المقارنات بين الدول، ويساعد على معرفة تطور الدخل القومي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية، وكذلك يساعد في معرفة أماكن الخلل ومعالجتها وتحقيق المستوى المطلوب من النمو على مستوى الفرد والدولة. والجدول (1) يبين لنا الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي للدولة.

عند النظر الى الجدول (1) نلاحظ أنخفاض مقدار الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 أذ بلغ مايقارب (13941) مليون دولار مقارنة بعام 2002، وذلك يرجع إلى إن بعد نيسان عام 2003 بتغيير نظام الحكم وانتهاء العقوبات الأقتصادية بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العراق، وأصبحت إدارة الاقتصاد وفقآ لقوانين اقتصاد السوق والظروف السياسية التي كان يشهدها البلد، وما رافق تلك الظروف من أنفلات للوضع السياسي والاقتصادي، وغياب الاستقرار والأمن وتوقف لأغلب مجالات الحياة العامة، ليعود الناتج بعد ذلك الى الارتفاع في عام 2004، بسبب عملية إعادة التصدير للنفط الخام، إذ أن العوائد التي جاءت بسبب تلك العملية كانت كفيلة بارتفاع الناتج وتحقيقه لمستوى النمو المرتفع هذا.هذا وأستمر هذا الارتفاع لغاية عام 2008 بسبب هيمنة القطاع النفطي في تلك المدة وزيادة تحسن الأنشطة الاقتصادية في البلد، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 معدل نمو قليل جدا مقارنة مع عام 2008، ويرجع سبب الانخفاض في نمو الناتج هذا إلى تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وكذلك الاضطرابات المالية في تلك الأسواق الناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية(جمهورية العراق،4،2009). نلاحظ أن الناتج المحلي حقق زيادة سنوية لعام 2011 مقارنة مع عام 2010، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية مما أدى الى أرتفاع سعر النفط العراقي، وتحديداً بعد الأنتعاش الذي شهده العالم بعد أزمة عام 2008، وكذلك خروج الاقتصاد العراقي من الأزمات الاقتصادية الكثيرة التي أثرت عليه خلال المدة السابقة. واستمرت هذه الزيادة لغاية عام 2013 حيث بلغ (60628) مقارنة مع عام 2012، وسبب هذا التغير البسيط هو انخفاض ناتج النفط الخام الذي يشكل المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ففي الربع الأول من عام 2013 مقارنة بالربع الرابع من عام 2012.

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه

للسنوات (2003-2014)

السـنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي /دولار
2003	13941	26340	...
2004	28636	27139	1391.6
2005	29510	27962	1849.0
2006	32441	28810	2350.2
2007	38288	29682	3125.6
2008	42990	30577	4513.0

2009	46295	31664	3725.7
2010	48694	32489	4487.4
2011	53219	33338	5828.8
2012	56935	34207	6614.6
2013	60628	35095	6816.6
2014	64469	36004	6335.5

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قسم الحسابات القومية، أجمالي عدد السكان للمدة(2014-2003).

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.
- مجموعة بيانات البنك الدولي

ب ـ تطور النظام المصرفي في العراق

عرف العراق العمل المصرفي قبل غيره من بلدان العالم، فقد تعاطت معابد بابل في العصور القديمة تصل الى 2000 قبل الميلاد، أنواعا مختلفة من الصيرفة، مثل (منح القروض وفرض الفوائد وقبول الودائع العينية). كما تعاطى الأفراد هذه النشاطات عينها بموجب عقود خاصة. وقد استعمل البابليون في القرن التاسع قبل الميلاد وسائل الائتمان الشبيهة بأذونات الدفع وشيكات البنوك(السيد علي،317،1986). فالنظام المصرفي العراقي يعُد وليد الظروف البيئية المحيطة به، والتي طبعته بطابع معين أنعكس وبشكل كبير على كل من واقع مؤسساته وطبيعة أنشطته وعملياته الى جانب درجة كفاءته في أداء أدواره الأساسية المهمة .

فقد كانت الظروف البيئية في العراق ذات خصائص متميزة،انعكست على أنظمته المصرفية من حيث هيكلتها وتنظيمها وطبيعة أنشطتها وخدماتها، التي تقدمها وطبيعة علاقاتها مع الجمهور ودرجة تنامي هذه الأنشطة. كما أرتبط النظام المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد، التي تركت أثاراً واضحة على طبيعة هذا الجهاز من حيث هيكلية وأنشطته المختلفة(الشمري،113،2008). حيث شهد عام 1890 افتتاح أول مصرف تجاري في العراق، عندما تم أفتتاح (فرع المصرف العثماني) في بغداد، وبعد ذلك تم فتح فروع أخرى للمصارف الأجنبية والعربية و منها المصرف الشرقي (البريطاني) في بغداد في عام 1912، والبنك العربي الأردني في بغداد عام 1938 وصولاً إلى تأسيس (المصرف الزراعي الصناعي) في عام1935، والذي تم شطره في عام 1941 إلى مصرفين هما (المصرف الزراعي والمصرف الصناعي)، ويعدان من أوائل المصارف الوطنية الاختصاصية، وكذلك شهد العام 1941 تأسيس أول مصرف تجاري عراقي، وهو (مصرف الرافدين) الذي عمل جنباً إلى جنب مع المصارف الأجنبية، ولقد حرص على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة. وخلال عام 1947 تم تأسيس (المصرف الوطني) بصفته مصرفاً مركزياً برأس مال يبلغ قدره (5) خمسة

ملايين دينار عراقي، والذي استبدل اسمه إلى البنك المركزي العراقي في عام 1956(نصر،152،2015) . وأن الجهاز المصرفي التجاري في هذه المرحلة أقتصر على مصرف الرافدين، الذي شطر في العام 1988 لتأسيس مصرف الرشيد، وذلك لمساعدة الأول في تجنب الوقوع في مشاكل المديونية التي تحملها نيابة عن الحكومة لتمويل الحرب العراقية الإيرانية.أما المصارف الحكومية التخصصية فقد كانت تتألف من المصرف العقاري والزراعي والصناعي، فضلاً عن المصرف الاشتراكي(مظهر،2).

ج_ مؤشرات المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (2003_2014): سيتم التركيز على أبرز المؤشرات التي تعتمد المصارف التجارية، و تتوزع على النحو الآتي:

1- موجودات المصارف التجارية.
2- ودائع المصارف التجارية.
3- رأس مال المصارف التجارية.
4- الائتمان في المصارف التجارية.

جدول (2)

موجودات وودائع المصارف التجارية العراقية للمدة (2003-2014)

(مليون دينار)

السنــة	الموجودات	الودائـــــــــــــع			
		الحكومية	الاعتمادات والكفالات	التوفير أو الثابتة	الجارية
2003	33795126	929552	9695	1170124	1143807
2004	165366762	3618266	17336	1332186	2985681
2005	206756953	5353577	1430981	1829244	2286288
2006	245160639	8815188	3400603	2189586	4491961
2007	267013431	15831262	2090728	3108101	7489467
2008	290570530	21132484	1669610	5002383	9697432
2009	309507375	22381720	1828242	6227017	15524351
2010	329056753	19061588	1704603	6841076	27401297
2011	116643263	21512175	1954450	7638930	34186568

2012	124813664	31215871	2282029	9318228	33142224
2013	135484381	34473272	2770773	10924848	38835511
2014	145122262	36436942	2749365	15125117	36620855

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية(2003–2014)

حقق أجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق ارتفاعاً مستمراً، وصولاً الى العام 2011 فقد سجل انخفاضاً، ولكنه سرعان ماعاد الى الارتفاع بعد ذلك في عام 2012 كما هو موضح في جدول (2) بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد.

تُعد الودائع المصرفية الوعاء الادخاري الأكثر أهمية حيث تلجأ إليه المصارف التجارية وتتعامل معه، بل أن الودائع المصرفية عدت في كثير من النظم الاقتصادية أفضل الأوعية الادخارية لتعبئة المدخرات السائلة.والشائع في الودائع المصرفية تقسيمها على النحو الآتي , P.S.Rose& D.R Frase) Financial Institutions,149,1985)

أ- الودائع الأولية.

ب-الودائع الثانوية (المشتقة).

ويقصد بالودائع الحقيقية (النقدية) التي يودعها عملاء المصرف مباشرة، وتلتزم المصارف بحمايتها عن طريق حجز الاحتياطي النقدي، بمقابل لها كما هو مطلوب من البنك المركزي، أما الودائع الثانوية، والتي تسمى بالودائع الائتمانية أو النقود المصرفية فهي الودائع التي تخلقها المصارف التجارية عندما تقوم بعملية الإقراض والاستثمار، ولهذا فإن عملية الخلق الإضافية للودائع تكون مهمة للنظام الاقتصادي،إذ يمكن عن طريقها A.P. Thirlwall , Financing Economic) Development,22,1976)

1. تعويض الاختلال في الاقتصاد بإعادة توازن الادخار والاستثمار.
2. توفير الوسائل التي بواسطتها يتم تمويل النمو.

وبهذه القدرة وأهميتها تتميز المصارف التجارية عن غيرها من مؤسسات النظام المصرفي، مع التأكد من أن قدرتها في ذلك ليست مطلقة،أنما تحكمها عدد من المحددات من أهمها (نسبة الاحتياطي النقدي، التي تقرها الإدارة النقدية والتوافق بين السيولة والربحية).

وبسبب الأهمية الاقتصادية للادخارات المصرفية والودائع، سيتم الاعتماد على المعايير التحليلية التقويمية لدور المصارف التجارية في جذب الودائع أو في تعبئة المدخرات، وهذه المعايير والمؤشرات تُعرف ب(معايير ومؤشرات جانب الإيداع)(الثويني،2004،12).أما فيما يتعلق برصيد الودائع فقد سجل رصيدها تذبذباً خلال مدة البحث، كما هو واضح في جدول(2)، اذ حافظت الودائع الجارية على مستواها عام 2003، ويرجع سبب ذلك إلى انتهاء الأسباب التي أدت إلى تخفيضها في الأعوام السابقة، وزيادة

نسبها بعد استكمال عملية استبدال العملة(البنك المركزي،2003،21) .هذا وقد استمر رصيد الودائع بالارتفاع عام 2007، بسبب قيام المصارف الحكومية والأهلية برفع أسعار الفائدة على إيداعات الشركات والأفراد(البنك المركزي،2007،11).وقد استمر التذبذب في رصيد الودائع الى عام 2014، كما هو موضح في جدول (2). وفيما يتعلق بالائتمان فقد استمر أجمالي الائتمان بالارتفاع خلال مدة البحث كما هو مبين في جدول (3)، فقد ارتفع رصيد أجمالي الائتمان في عام 2004 مقارنة بعام 2003،وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية في عام 2003 وتردي الأوضاع الأمنية أولاً، كذلك انعكاسها على نشاط الإقراض المصرفي، بسبب تدمير العديد من منشآت ودوائر هذا القطاع وخاصة شركات التصنيع العسكري ثانياً.

وقد استمر رصيد أجمالي الائتمان بالارتفاع المستمر بسبب قيام المصارف التجارية بمنح السلف لمنتسبيها أولاً، وتقديم القروض السكنية والاستهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين ثانياً، وفي عام 2010 حقق القطاع المصرفي نتائج جيدة، فقد ساهمت جهود الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملاءته المالية، وذلك بتحديث الإطار التشريعي ومراجعته بما يعزز زيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية محلياً ودولياً(البنك المركزي،2010،22). وبالنسبة لرصيد رأس المال فقد استمر رصيد رأس المال بالارتفاع، كما هو موضح في جدول (3) بسبب زيادة بعض المصارف لرؤوس أموالها .

جدول (3)

رأس المال والائتمان في المصارف التجارية للمدة (2003-2014)

(مليون دينار)

السنة	رأس المال	الائتمان
2003	183809	621130
2004	261093	824673
2005	1040156	1717450
2006	1852792	2664898
2007	2987699	3459020
2008	4199023	4587454
2009	5377593	5690062
2010	6252640	11721535
2011	8396723	20344076
2012	11251398	28438688

29952012	14034643	2013
34123067	16452237	2014

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية (2003-2014).

ثالثاً:معوقات التحول نحو اقتصاد السوق في العراق بعد عام 2003 : تُعد الاحداث التي شهدها العراق خلال العقود الاخيرة عوامل مهمة ساهمت في عرقلة التحول وخصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة، وتعد الخصخصة احد أهم آليات التحول نحو اقتصاد السوق من خلال تأكيدها على المبادرة الفردية أولاً،وتعزيز الملكية الخاصة وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني ثانياً،مما يتطلب منح حرية النشاط الخاص (المحلي والأجنبي) في استغلال الموارد الاقتصادية والحد من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، غير أن هذه الرغبة والدعوات تتعارض و خصوصية العراق بوصفه ثاني اكبر بلد في العالم من حيث الاحتياطي من النفط الخام بعد السعودية كما أن الدولة هي المدير والمستغل لتلك الثروة النفطية(عاطف،2007،24) .

الكلف الاقتصادية للإخفاق في تحول الاقتصاد العراقي

يمكن استعراض مجموعة من الكلف الاقتصادية الناجمة عن التحول نحو اقتصاد السوق في العراق الذي لم تكتمل معالمه ،وفقاً لمجموعة من المؤشرات الآتية:

أولاً: اختلال بنية الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي احد مقاييس الأداء الاقتصادي ، فكلما ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي تحسن مستوى الأداء الاقتصادي ، وإما أذا انخفض حجم الناتج بدلالة انخفاض معدلات النمو السنوي له ،فان اتجاه هذا المسار يصبح معاكساً ،بما يشير الى التراجع في الأداء الاقتصادي المحلي.

ولكن هذه الآلية تصبح سارية المفعول ،ويصبح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً دالاً على الأداء الاقتصادي عند عدم وجود الاختلالات البنيوية في هيكل الناتج المحلي .فقد تتحقق معدلات نمو ناتج مقبولة ، ولكنها لا تدل بالضرورة عن التحسن الحقيقي في الأداء الاقتصادي ،لأن ما هو متحقق يرتكز على الأختلال البنيوي في الناتج بما يشكل عائقاً أساسياً في إمكانية سريان مفعول آلية الأداء الاقتصادي بدلالة معدل نمو الناتج .

فمضمون هذا الاختلال يكمن في المبالغة بالاعتماد على الإنتاج الأولي أو ألريعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي دون التنويع في الإنتاج السلعي ،مما يضيف على الجهاز الإنتاجي صفة عدم المرونة ،ومن ثم أن زيادة حجم الناتج قد تقود إلى زيادة حجم الاستهلاك دون حجم الاستثمار.

ثانياً: اختلال بنية التجارة الخارجية

يمكن للتصنيف الهيكلي والتفصيل البنيوي للتجارة الخارجية ،أن يوضحا أهمية وطبيعة المنتجات التي تشملها عملية التبادل فيما أذا كانت سلعاً صناعية أو مواداً أولية أو خدماتية، ومن ثم يمكن تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي للبلد، وتقييم أدائه من خلال ما يمكن رصده من اختلالات بنيوية تعبر عن الكلف الاقتصادية الناجمة عن الإخفاق في إمكانية إتباع منهج التحول السليم نحو اقتصاد السوق .تصنف

التجارة الخارجية الى مفصلين أساسيين ،يتمثلان بالصادرات والاستيرادات، ولكل منهما تفاصيله البنيوية التي يمكن من خلالها التعبير النسبي لطبيعة النشاط الاقتصادي،الداخلي والخارجي(الخفاجي 165،2012).ويمكن تفصيلها على التوالي كما يلي:

1- اختلال بنية الصادرات العراقية

يمكن الاعتماد على الجدول التالي في أمكانية بيان مكامن الضعف او القوة في التكوين البنيوي لهيكل الصادرات العراقية .

جدول (9)

هيكل الصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة للمدة 2003-2014

مليون دينار

السنوات / اسم ورقم الشعبة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
0 – المواد الغذائية والحيواد ية الحية	504 115	35,6	60	86	119	191	110	145	223	264	251	235
1 – المشرو بات والتبغ	0	0,0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2 – المواد الخام غير الغذائية	806 584	53,4	4,4	46	79	128	59	78	120	141	135	126

عدا الوقود												
3 – الوقود المعدنية والزيوت والتشحيم *	8459050	17703,2	23578	30298	39270	63216	39131	51376	79,083	93,503	98,095	83,351
4 – زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	50411	0,0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5 – المواد الكيمياوية	100823	0,0	0	2	0	0	4	5	8	9	9	8
6–سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة بصورة رئيسية	90741	17,8	15	16	40	64	20	26	40	47	45	42
7 – مكائن ومعدات نقل	10082	0,0	0	72	79	127	95	124	191	226	215	226
8 – مصنوعا	60494	0,0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

ت متنوعة												
9 – السلع والمعامات غير المصنفة حسب النوع	0	0,0	0	0	0	0	0	0	0	8	10	16	19	18	17
المجموع العام	10082300	17810	23697	30528	39587	63726	39427	51764	79,681	94,209	98,768	83,981

*تتضمن صادرات النفط الخام والكبريت والفوسفات

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،النشرة السنوية للسنوات 2004– 2006 – 2008 – 2010.

يلاحظ من الجدول السابق مدى الاختلال الواضح في هيكل الصادرات العراقية خلال المدة 2003 – 2014 ،اذ شكلت صادرات المواد الخام نسبة كبيرة من اجمالي الصادرات. وهو ما يعني ان النشاط الاقتصادي في العراق احادي الجانب ، يعتمد على انتاج وتصدير المواد الاولية ،ولاسيما الاستخراجية منها ، وهو ما يشير الى اختلال هيكل الصادرات العراقية ،مصدره الاساسي تدني الكفاءة الانتاجية ،ولاسيما فيما يرتبط بمنتجات الصناعات التحويلية .

2– اختلال بنية الاستيرادات العراقية

يكمن اختلال هيكل الاستيرادات في زيادة تنوع السلع الصناعية المستوردة بالتزمن مع انخفاض الاستيرادات من المواد الاولية التي تستخدم كمدخلات انتاجية ، وذلك لان هذا يؤكد نتيجة مفادها وجود اختلال في بنية الناتج ناجم عن عدم القدرة على تنويع الانتاج الصناعي المحلي بما يعوض عن الاستيرادات من السلع المصنعة ويزيد من استرادات مدخلات الانتاج في ذات الوقت .

يلاحظ من الجدول (10) ،ان هيكل الاستيرادات العراقية على وفق التصنيف الدولي يشير الى اتساع حجم الواردات المصنعة ،والمتمثلة بكافة اصناف الواردات باستثناء الصنف (2)– المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود – والتي شكلت نسبة صغيرة من اجمالي الاستيرادات ،وهي نسبة متواضعة قياساً بمجموع باقي الاصناف التي شكلت نسبة كبيرة جداً من اجمالي الاستيرادات والتي تعد سلع مصنعة

بمجموعها.ولعل السبب يعود بالاساس الى اختلال بنية الناتج كما ذكر انفاً ، وهو ما قاد بدوره نحو اللجوء الى اشباع النقص السلعي من خلال الاستيرادات .

جدول (10)

هيكل الاستيرادات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة للمدة 2003–2010

مليون دينار

السنوات / اسم ورقم الشعبة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
0 – المواد الغذائية والحيوانية الحية	506174	730,4	807	716	1056	1917	2076	2371	2581	3186	3205	2872
1 – المشروبات والتبغ	60379	278,9	308	274	254	461	500	571	622	767	772	691
2 – المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	241511	373,9	414	368	352	639	692	790	860	1062	1068	957
3 – الوقود المعدنية والزيوت والتشحيم	10063	2100	2320	2060	1917	3479	3767	4304	4685	5783	5816	5212

4 – زيـــوت وشـــحوم حيوانيـــة ونباتية	80505	1362	1504	1335	1252	2272	2460	2811	3,059	3,776	3,798	3,403
5 – المـــواد الكيمياوية	1036 50	1432,5	1582	1404	1310	2378	2575	2942	3,203	3,954	3,977	3,563
6–سـلع مصـنوعة مصـــنفة حســـب المـــادة بصـــورة رئيسية	1620159	1779,9	1967	1747	2229	4047	4381	5006	5,450	6,727	6,766	6,062
7 – مكـــائن ومعـدات نقل	7356126	9264,2	10234	9086	7529	13666	14798	16907	18,404	22,717	22,849	20,473
8 – مصـنوعا ت متنوعة	291830	3372,4	3725	3307	3090	5608	6073	6939	7,553	9,323	9,377	8,402
9 –السلع والمعـاملا ت غيـــر المصـنفة حســـب النوع	10063	608,1	671	595	567	1029	1115	1274	1,386	1,711	1,721	1,542
المجمـوع العام	1006	21302,3	23532	20892	19556	35496	38437	43915	47,80	59,006	95,349	53,177

			3								3100	

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،النشرة السنوية للسنوات 2004-2006 – 2008 – 2010.

<u>الكلف الاجتماعية للإخفاق في تحول الاقتصاد العراقي</u> : يمكن بيان أهم الأبعاد الاجتماعية المتعددة الجوانب، وأكثرها ارتباطاً بحياة الأفراد ومشاكلهم من خلال المؤشرات الآتية:

<u>أولاً: البطالة</u>

أن البطالة ظاهرة سلبية غير صحية ،وذات أبعاد نفسية وإنسانية ،ولها انعكاسات اجتماعية واقتصادية سيئة لا حصر لها فهي تشمل كافة شرائح المجتمع. ومن ثم فأنها تعد كلفة اجتماعية ذات أسباب اقتصادية . فالإخفاق في التحول نحو اقتصاد السوق يعني استمرار قيادة القطاع العام لمجمل النشاط الإنتاجي، وتهميش أو الأستغناء عن القطاع الخاص. وعلى الرغم من تركيز الأول في أولويات الأهداف الإنتاجية على أمكانية تشغيل اكبر عدد ممكن من اليد العاملة، إلا أن مشكلة البطالة في العراق تتفاقم مع مرور الزمن ،وذلك لان الطاقة الاستيعابية للعمل في منشآت القطاع العام تظل محدودة ،وذلك لافتقارها لحافز الربح الذي يحمل في ثناياه دافع المنافسة الإنتاجية ومايتنج عنه من حافز للتوسع الاستثماري بهدف زيادة الإنتاجية وتقليل الكلف إلى الحدود الدنيا . ومن ثم فأن عدم تنامي منشآت القطاع العام بما يتناسب ومعدلات نمو اليد العاملة سيقود حتماً إلى تنامي معدلات البطالة وبأنماط وأشكال مختلفة .من أشهرها (مؤشرات الدلالة على حجم وجودها) هو مؤشر معدلات البطالة الذي يمثل(عدد الأشخاص العاطلين الذين يبحثون عن العمل بعمر 15 سنة فأكثر مقسوما" على عدد السكان النشطين اقتصاديا" بعمر 15 سنة فأكثر مضروبا" في 100)(وزارة التخطيط،2011،81).

بدأ الانخفاض في معدلات البطالة بعد عام 2003 ففي عام 2004 وصل الى (28.1) وأستمر هذا المعدل في الأنخفاض وصولا الى العام 2013 أذ بلغت معدلات البطالة في هذا العام (16) وهذا الأنخفاض في معدلات البطالة لم يكن نتيجة تحسن أوضاع السوق بل يرجع بالدرجة الاساس الى تغيير في آلية جمع البيانات الخاصة بمعدلات البطالة بما يتناسب مع المعايير لمنظمة العمل الدولية على أن الشخص الذي عمل بأجر يومي ولو لساعة واحدة في الأسبوع السابق لايصنف عاطلا(علاوي،2011).

جدول(11)

معدلات البطالة في العراق للمدة(2003_2014)

السنة	معدل البطالة
2003	28.1
2004	26.8
2005	17.97
2006	17.5

2007	15.34
2008	15.8
2009	15
2010	14.5
2011	15.2
2012	15.1
2013	16
2014	28

المصدر: التقارير السنوية للبنك الدولي للمدة (2003_2014).

ثانياً : انخفاض مستوى المعيشة

يكمن الهدف الأسمى للاقتصاد ، في أمكانية تنمية الموارد المتاحة والتوزيع الأمثل للدخول المتولدة من العملية الإنتاجية بما يرفع من المستويات المعيشية،وتحقيق اعلى مستويات الرفاه الأقتصادي الممكن لأفراد المجتمع ،من خلال تبني النظام الاقتصادي الذي يكفل أفضل الأستغلال الأمثل للموارد المتاحة والطاقات الكامنة . فعند اكتشاف عدم أهلية أو ملائمة النظام القائم لتحقيق هكذا هدف ،فلابد من التحول نحو نظام أخر يكون أكثر ملائمة وفاعلية في تحقيق الأهداف المنشودة .وأما عند الإخفاق في التحول ،كما حدث في العراق بعد عام 2003،فسيعني ذلك الكلفة التي يتحملها أفراد المجتمع عنوانها الانخفاض في مستوياتهم المعيشية .

ثالثاً : الفساد الإداري والمالي

على الرغم من أن الفساد المالي والإداري، وبالمعنى الشامل الاقتصادي ، ليس قضية جديدة، ألا أن بروزها كقضية عالمية جاء مع التغييرات التي رافقت (نهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق)، إذ اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي أتسع نطاقها. وبرز الفساد بصفته تهديد يحد من سرعة هذا الاتجاه أو يؤدي الى تقويضه، حيث يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين ، مما يشكل حافزاً للتعلق بأهداب السلطة، ويجعلهم يتجهون ببلدانهم إلى ماهو أشد صعوبة وتعقيداً من المشكلات الاقتصادية والسياسية . كما يعمل الفساد على تشويه عملية التحول نحو اقتصاد السوق المعزز للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة.

أذ يعد الفساد الإداري والمالي من الكلف الاجتماعية الباهظة ، ناهيك عن الاقتصادية ، إذ أن الفساد الإداري والمالي الواسع الانتشار يعمل على تسهيل أنشطة الجريمة المنظمة ، كـ(التجارة بالمخدرات وغسيل الأموال وغيرها). كما يعمل الفساد أيضاً على تعميق هوة التفاوت في توزيع الدخول بين من لهم القدرة على دفع الرشاوى على حساب غير القادرين– الفقراء – الذين يتعرضون للضرر جراء الفساد .فأن الفساد يقود أيضاً بشكل أو بأخر إلى انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية ،سواء على مستوى الكم أو

النوع، من الصحة والتعليم وغيرها، وهذا الأمر ليس في مصلحة الفئات الهشة في المجتمع(الخفاجي،170) .

جدول (12)

أعداد البلاغات والدعاوى الاخبارية والجزائية التي عملت عليها الهيئة مصنفة وفقا للسنوات ومنذ تأسيسها

موضوع المقارنة	2004_2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البلاغات	576	لاتتوفر احصاءات		1184	7797	8958	12520	8639	2700	1488
الدعاوى الاخبارية	2697	3712	4831	4502	7650	8617	9499	6741	2966	1745
القضايا الجزائية	794	2310	3171	3962	6449	8450	11671	10405	11104	7402

المصدر: هيئة النزاهة، التقارير السنوية، مؤشرات انجازات الهيئة لعام 2014.

إن الانخفاض الحاصل في اعداد البلاغات والدعاوى الاخبارية والقضايا الجزائية في عام 2014 مقارنة بالأعوام السابقة سببه ان الهيئة قد عملت ضمن الأختصاص التحقيقي وفق المادة (1) من قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011 ولم تلجأ الى العمل على بلاغات ودعاوى اخبارية او جزائية خارج أختصاصها النوعي كبعض صور جرائم التزوير والازدواج الوظيفي والمخالفات الأدارية بأستثناء المدور من الاعوام السابقة أي قبل صدور قانون الهيئة المذكور آنفاً، أضف الى ذلك أن عدداً كبيرا من البلاغات كان هدفه الأساءة والتشهير.

كما عملت الهيئة على معالجة ظاهرة تكرار البلاغات التي تعد احد اسباب تضخم عددها الواردة الى الهيئة خلال الاعوام 2009 و2010 و2011 وسببها تعدد جهات استلام البلاغات في الهيئة ومكاتبها في المحافظات بعد ان قامت الهيئة بحصر استلام البلاغات بجهة واحدة فقط وهي قسم الشكاوى والبلاغات في دائرة التحقيقات في بغداد يتبعها اخضاع البلاغ المستلم لعملية تدقيق تحسباً لظاهرة التكرار ومن جهة اخرى يناقض هذه الظاهرة الاثر الذي تركته الصلاحية الممنوحة لمديري مكاتب الهيئة بحفظ الاخبارات في تلك السنوات الا وهو عزوف فئة من المواطنين عن الابلاغ لعدم أتخاذ الهيئة أي أجراء بسبب حفظ الاخبار يضاف لها أن في حالة معرفة مصدر البلاغ فتتم دعوته للحضور لتدوين أقواله

ومطالبته بتزويد الهيئة بأدلة مادية تثبت صحة مازعم فيها وبخلافه يهمل البلاغ عندئذ ، وبسبب ماجاء آنفاً أنخفضت احصاءات البلاغات للأعوام 2012 و2013 و2014(هيئة النزاهة، 2014)

الاســـتنتاجات

أن العرض السابق وفي ضوء ما تم تناوله في البحث من موضوعات تتعلق بالمصارف التجارية في ظل التحول الى اقتصاد السوق في العراق، قد افرز جملة من الحقائق يمكن عن طريقها التوصل إلى استنتاجات وتوصيات محددة يمكن إيجازها بما يأتي:

1. عدم التطور في العادات المصرفية لدى الجمهور تطوراً كافياً حيث أصبح دور المصارف محصوراً بمنح الائتمان، دون أن يكون لها الدور الواسع في الوساطة المالية في أسواق المال، بسبب عدم تطور هذه الأسواق .

2. تحتفظ البنوك التجارية باحتياطيات نقدية فائضة كبيرة، بسبب عدم وجود المجالات الاستثمارية المربحة، تحسباً لتعرض هذه البنوك الى موجات السحب المفاجئة، التي لا يمكن التنبؤ بها بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلد.

3. بلغ عدد المصارف الأهلية العاملة في العراق سنة 2014 نحو 50 مصرفاً ، وكان عدد فروع هذه المصارف بحدود 610 فرعاً أهلياً ، وهذا يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور.

4. أن محدودية استخدام التكنولوجيا في البلدان النامية، أدت إلى تخلف العمل المصرفي واستخدامه للطرق والوسائل التقليدية، التي لم تسمح له بمواكبة التطورات المصرفية في العالم الذي انعكس بدوره على منافسة المصارف التجارية الأجنبية لعمل المصارف المحلية ولكن كانت هذه المنافسة غير متكافئة.

5. تمثل نسبة المصارف الحكومية ما يقارب 41% من المجموع الكلي للمصارف الا أن ذلك لايعني أن دور تلك المصارف محدود كونها تحتل مساحة كبيرة ضمن أطار العمل المصرفي في الأقتصاد العراقي أضافة الى رؤوس أموالها الكبيرة في حين بلغت المصارف الاهلية مانسبته 59% من المجموع الكلي للمصارف العاملة في العراق .

6. أن اقتصاد السوق لا يعني بأي حال من الأحوال تغييبا نهائيا لدور الدولة، أو التقليل من أهميتها في أدارة النشاط الاقتصادي بل على العكس من ذلك فأنه عند التحول نحو اقتصاد السوق وما بعده تزداد أهمية دور الدولة، فكل مايتم هو مجرد تغيير في النمط ألتدخلي للدولة في الحياة الاقتصادية. فبدلا من أن دورها السلطوي في أدارة النشاط الاقتصادي يتم اعتماد الدور التوجيهي والتنظيمي .

7. لقد كان رصيد الموجودات للمصارف التجارية في تزايد مستمر خلال مدة البحث فقد بلغ عام 2003 مايقارب 33795126 مليون دينار واصبح 145122262 عام 2014 وذلك نتيجة لزيادة عدد المعاملات التجارية.

8. يعد الاندماج المصرفي احد أهم الحلول اللازمة للمؤسسات المصرفية للتخلص من الأزمات المالية التي تواجه أسواق الأوراق المالية، نتيجة لعدم قدرة هذه المصارف على الإيفاء بالتزاماتها تجاه غيرها لذلك تتجه الى الاندماج مع مصارف أخرى بدل إعلان الإفلاس وزيادة الأزمة المالية.

9. على الرغم من ارتفاع رؤوس أموال المصارف التجارية، إلا أنها ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان، وذلك الامر يشير الى القصور في التمويل المصرفي.

التـوصيـــات:

. العمل على تطوير نظم وتعليمات السلامة المصرفية اللازمة لدعم الاستقرار المصرفي والمحافظة على استمراريته لمواجهة الأزمات.

2. إلزام المصارف في العراق (العامة والخاصة)، بتوسيع دائرة نشاطها في تمويل المشروعات الإنتاجية والاستثمارية، واستخدام الأساليب المصرفية والتكنولوجية الحديثة في التعامل مع الزبائن، مما يساعد على نمو مؤشرات الاستقرار المصرفي .

3. تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق واسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة تنشيط الناتج المحلي الإجمالي،مما يؤدي الى زيادة الاستخدام وكبح جماح البطالة والركود.

4. لابد من الإقرار بأن مهمة التحول نحو اقتصاد السوق ، تتطلب وضع خطة زمنية تراعي الاتساق في الإجراءات والتحويل المرن من دون أي حاجة، لتجاوز الاثار الاقتصادية والاجتماعية و الانسانية التي ترافق عملية التحول.

5. يوصي البحث باستحداث هيئة مستقلة لاقتصاد السوق ، تمتلك صلاحيات التي تتناسب والمهام التي توكل إليها ،على أن تكون قراراتها ملزمة لكافة الجهات ذات العلاقة بالتحول نحو اقتصاد السوق . بحيث تأخذ هذه الهيئة على عاتقها مهمة تحقيق مهام حاضرة ترتبط بتنفيذ إستراتيجية التحول الاقتصادي وفقاً لما يتم رسمه من خطوات للخطط الموضوعة . وكذلك المهام المستقبلية التي ترتبط بالاعتراض على التشريعات أو القرارات أو الأجراءات التي يمكن لها أن تقوض مبادئ وقواعد اقتصاد السوق.

6. يجب على الحكومة الدعوة والتشجيع على تأسيس المصارف الكبيرة القادرة على المساعدة في تمويل أعادة أعمار العراق والبناء الاقتصادي، وذلك بتشجيع الاندماج والتملك مابين المصارف، لخلق الكيانات المصرفية القادرة على المنافسة والاستفادة من ميزة اقتصاديات الحجم .

7. إتباع سياسة التحول نحو اقتصاد السوق كقاعدة وآلية لتنويع الاقتصاد العراقي، وذلك بتعظيم دور القطاع الخاص ورسم وتنفيذ السياسات الأستثمارية المتكاملة، والبدء بتحويل ما لم ينجح القطاع العام باستثماره و إدارته إلى القطاع الخاص وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

8. استغلال الطفرات النفطية لإنشاء صندوق الطوارئ وذلك لغرض مواجهة حالة صدمات الأسعار النفطية، من اجل الحفاظ على استدامة النشاط الاقتصادي في البلد.

9. استخدام الإيرادات النفطية في تمويل المشروعات الانتاجية المستدامة ، واستغلال فترات الطفرات النفطية في تمويل المشروعات الضخمة التي يصعب تمويلها من النفقات الاستثمارية للموازنة الاعتيادية.

10. وضع الأطر الكفيلة باحتواء عملية تنفيذ إجراءات السياسات الهادفة للتنويع في الاقتصاد العراقي مثل (أنظمة الرقابة المشددة وتفعيل نظام العقاب والثواب) للأفراد العاملين عند تنفيذ الإجراءات المتصلة

بتحقيق الأهداف التي يتم وضعها من قبل خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وأي من الأعمال المتعلقة بتطوير وتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني.

11. العمل على أعادة تأهيل القطاعات القائدة في الاقتصاد الوطني ،وذلك بالتركيز على قطاعات (الزراعة والصناعة والسياحة والقطاع المصرفي)، وكل ما يرتبط بها من قطاعات داعمة وضامنة لعملها وسيرها بالشكل السليم دون أية عوائق تذكر، ومن أهم ما يرتبط بتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني هو توفير قاعدة متينة وسليمة من البنى التحتية كافة وذلك بعقد الشراكات مع المؤسسات الأجنبية لهذا الغرض .

12. الارتقاء بالموارد البشرية العراقية بشكل عام وتنميتها وتطوير قدراتها علميا وفنيا وصحيا بصفتها الهدف والوسيلة لعمليات وخطط التنمية الوطنية ، وأخيرا إسناد برامج وخطط التطوير والتأهيل وإعادة الهيكلة إلى الكفاءات العلمية العالية المتخصصة المخلصة التي تؤمن بالتغيير وتعمل على تحقيقه وتنظر إلى الحاضر بعين المستقبل وتعد له بالتخطيط المدروس .

المصادر:

1. خلف، فليح حسن، النقود والبنوك ، ط1 ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان، 2006 .
2. شلهوب ، علي محمد ، شؤون النقود واعمال البنوك ،ط1 ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب،2007 .
3. سمحان ، حسين محمد ويامن، د.اسماعيل يونس ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 .
4. الشباني، محمد عبد الله ابراهيم ، بنوك تجارية بدون ربا ،ط1، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، 1987.
5. السمهوري ،محمد سعيد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 .
6. بشير ، فريد والامين، عبد الوهاب ،اقتصاديات النقود والبنوك ، ط1، مركز المعرفة للأستشارات والخدمات التعليمية ، المنامة ، 2008 .
7. الشمري ، راشد صادق ، ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية) ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005 .
8. فهد ، نصر حمود مزنان ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 .
9. شعلان، هشام ياس ، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام السوق ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 2004.

10. السيد علي ،عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق ، الجزء الثاني ، ط2 ، مطبعة الديواني ، بغداد ، 1986 .
11. مرزوك، عاطف لافي ، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي، ط1، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات، 2007.
12. الصفار ، فراس حسين ، الاندماج المصرفي وانعكاساته على السوق المالية (الولايات المتحدة الامريكية نموذجا ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 .
13. الخفاجي، احمد جاسم محمد، تقويم واختيار مسار التحول نحو اقتصاد السوق في العراق: دراسة تحليلية مقارنة لمنهجي الصدمة والتدرج، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، 2012.
14. الثويني ، فلاح حسن ، التقييم الاقتصادي للدور الادخاري والتمويلي لمصرفي الرافدين والرشيد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (50) ،بغداد ، 2004 .
15. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007 .
16. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، تشرين الثاني، 2011.
17. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2009 .
18. بن طلحة، صليحة وبوعلام، معوشي ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع وتحديات،جامعة الشلف ،2004 .
19. بول شابريه ، اسامة كنعان : " دور الدولة في القطاع المالي : اطار نظري للتحليل وتطبيق على حالة المملكة المغربية " ، في دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، تحرير طاهر حمدي كنعان ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، بيروت ،1998.
20. الراوي ، احمد عمر ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، الجامعه المستنصرية .

21. مصطفى قارة ، اصلاح القطاع المالي والمصرفي: تجارب بعض الدول العربية ، احد بحوث ندوة القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، تحرير: محمد الفنيش ، صندوق النقد العربي ، وقائع الندوة المنعقدة في ابو ظبي ، الامارات ، 2000.

22. مصطفى قارة، القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،2000 .

23. هيئة النزاهة، التقارير السنوية ، مؤشرات انجازات الهيئة لعام 2014.

24. WWW.al_Sabah .com :// .http

25. P.S.Rose& D.R Fraser , Financial Institutionz , Business Publication , Inc ,2nd. Ed , Piano , Texas , 1985.

26. A.P. Thirlwall , Financing Economic Development , Macmillan Press Ltd , London , 1976